

استدعاء رؤساء سابقين للمكاتب الصحية

«تجاوزات الصحة»: اعتماد حالات علاج بالخارج دون الرجوع إلى الوزارة

■ حماد : طلبنا بياناً شاملاً بجميع الشركات الصحية التي تتعامل معها المكاتب الخارجية



لجنة تجاوزات الصحة

طالبت لجنة التحقيق في تجاوزات الصحة خلال اجتماعها أمس وزير الصحة بحزمة من المعلومات بشأن الشركات الصحية وشركات الأدوية التي تتعامل معها المكاتب الصحية في الخارج، والملاحظات المتعلقة بصندوق إعانة المرضى ومشروع توسعة مستشفى العبد.

وقال مقرر اللجنة سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة سوف تستدعي رؤساء المكاتب السابقين للتحقيق بعدما تصل ردود الوزارة حول البيانات المطلوبة فناقشتهم فيها.

ولفت إلى أن بعض المرضى ليس لديهم قرار بالعلاج في الخارج بل توقيع رئيس المكتب الصحي من

دون الرجوع إلى الوزارة. وأوضح أن اللجنة طلبت من الوزير القرارات الصادرة بشأن الملاحظات المسجلة في تقارير ديوان المحاسبة بشأن المكاتب الصحية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وجمهورية التشيك.

وأضاف أنشأ طلبنا بياناً شاملاً لجميع الشركات الصحية وشركات الأدوية التي تتعامل معها المكاتب الصحية، وأسما

العاملين في المكاتب وتوضيح طبيعة العمل والمؤهّل العلمي، وبين أعداد من تم إعانهم للعلاج منذ 2013.

وأشار إلى أن من ضمن مطالب اللجنة تقريراً عن نتائج التحقيق الذي قامت به أي من اللجان بشأن تلك الملاحظات، وبياناً بشأن الملاحظات المالية والإدارية المتسببة لتلك المكاتب خلال السنوات الخمس الماضية.

وأشار إلى أن تحقيق اللجنة سيشمل للملاحظات بشأن مشروع

■ الوزارة لا تزودنا بالبيانات المطلوبة ونحتاج لتمديد فترة عملنا

توسعة مستشفى العبدان، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن أعضاء الهيئة التدريسية وخاصة بالجالية الهندية.

ومن جانب آخر قال حماد إن طلب اللجنة تمديد عملها حتى بداية دور الإنعقاد المقبل أرج على جدول الأعمال، مشيراً إلى أن الوزارة لم تزود اللجنة بكثير من البيانات التي طلبتها.

وأضاف لو كانت وزارة الصحة تزودنا بالبيانات المطلوبة لما احتجنا إلى السفر للمكاتب الخارجية، لافتاً إلى أن بعض الردود غير مقنعة بخاصة أن أحد المكاتب الذي سجلت خطه مخالفات كبيرة غاب بانه أرسل المستندات بالبريد ولم تصل

مؤكداً التزام المعهد بتسويتها

الفارس: تشكيل لجنة تحقيق محايدة لدراسة ملاحظات «المحاسبة» على «الأبحاث»



أعضاء اللجنة



الفارس والمصالح أثناء الاجتماع

أعلن وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس عن تشكيل لجنة تحقيق محايدة لدراسة جميع ملاحظات ديوان المحاسبة على معهد الأبحاث للتشخيص في مدى جدية المعهد في تسوية الملاحظات والنظر في إجراءاته بهذا الشأن.

وقال الفارس في تصريح بمجلس الأمة إنه

قدم إلى لجنة الميزانيات ميزانية معهد الأبحاث لافتاً إلى أن الاجتماع ناقش ما دار بخصوص الملاحظات الرقابية وتأكيد معهد الأبحاث التزامه بتسوية المخالفات.

وأضاف أن لجنة التحقيق التي شكلت بهذا الشأن ستقدم تقريرها إلى ديوان المحاسبة للتأكيد على وجود إجراءات جدية تعالج

جميع النوصيات التي تم بدء عليها رفض الحساب الختامي لمعهد الأبحاث.

وعن زيادة أعداد المقبولين في الأبحاث لخراج أو في الداخل قال الفارس إن هذا الأمر يعتمد على الميزانية المخصصة في من تحدد الأعداد مشيراً إلى أنه حسب الميزانية الموجودة الآن فإن عدد المتبعثين سيكون 4 آلاف طالب

بالبعثات الخارجية.

وكشف الفارس عن أنه لم يتم رفع نسب القبول إلا في البعثات الداخلية الخاصة في الديبلوماسية لافتاً إلى أن قانون الجامعات لا تزال قيد التداول مع اللجنة التعليمية التي تنتظر تقريرهم بخاصة أننا قدمنا تصوراتنا في هذا الجانب.

عن السنة المالية 2016/2015

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة اليوم لمناقشة ميزانيات 10 جهات حكومية

بعد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم لمناقشة تقارير لجنة الميزانيات بشأن مشاريع يقوّن اعتماد الحسابات الختامية لعشر جهات حكومية عن السنة المالية 2016/2015 والمشاريع يقوّن بربط ميزانية الجهات العشر للسنة المالية 2018/2017.

وينظر المجلس في التقارير المرجحة على جدول أعمال الجلسة وهي كالآتي:

1- التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع القانون بربط ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات في ميزانية مؤسسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 928 ألف دينار فيما بلغت المصروفات 398.3 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المؤسسة.

وبلغت الإيرادات في ميزانية مؤسسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2018/2017 مبلغ 3.1 ملايين دينار، فيما قدرت المصروفات بمبلغ 368.5 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المؤسسة.

ب- التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للتأمينات ذوي الإعاقة للسنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 282 ألف دينار فيما بلغت المصروفات 123 مليون دينار ورفضت اللجنة الحساب الختامي لمؤسسة الرعاية السكنية.

وقدرت الإيرادات في ميزانية مؤسسة الرعاية السكنية للسنة المالية 2018/2017 بمبلغ 328 ألف دينار فيما قدرت المصروفات بمبلغ 177 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المؤسسة.

ج- التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون القصر عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 80 ألف دينار فيما بلغت المصروفات 16 مليون دينار ووافقت اللجنة على الحساب الختامي لهيئة شؤون القصر.

وقدرت الإيرادات في ميزانية هيئة شؤون القصر للسنة المالية 2018/2017 بمبلغ 109 ألف دينار فيما قدرت المصروفات بمبلغ 22 مليون دينار، ووافقت اللجنة على ميزانية المؤسسة.

د- التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2018/2017.

3. تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحق وحساباتها الختامية للسنة المالية 2016/2015.

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 270 ألف دينار فيما بلغت المصروفات 61 مليون دينار ووافقت اللجنة على الحساب الختامي لمجلس الأمة.

وقدرت الإيرادات في ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2018/2017 بمبلغ 208 آلاف دينار فيما قدرت المصروفات بمبلغ 57 مليون دينار، ووافقت اللجنة على ميزانية المجلس.

هـ- التقرير الحادي والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 2.5 مليون دينار فيما بلغت المصروفات 1.8 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المجلس.

و- التقرير الثاني والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 2.5 مليون دينار فيما بلغت المصروفات 1.8 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المجلس.

ز- التقرير الثالث والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2018/2017.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريرون).

وبلغت الإيرادات الواردة في الحساب الختامي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2016/2015 مبلغ 2.5 مليون دينار فيما بلغت المصروفات 1.8 مليون دينار ووافقت اللجنة على ميزانية المجلس.

وافقت على رفع نسبة العمالة الوطنية فيها إلى 60 % خلال 3 سنوات

«المالية»: «الكويتية» شركة حكومية 100 %



اجتماع سابق للجنة المالية

■ الدولة تتولى تغطية خسائر الشركة حتى تاريخ صدور القانون وفقاً لآخر ميزانية معتمدة

■ لن يكون هناك شيء اسمه تخصيص أسهم أو اكتتاب لكلفتها العالية على المواطن

الوزير لمدة 4 سنوات والتجديد مرة واحدة.

وأضافت أن هناك وجهة نظر بأن يتم فصل الرئاسة التنفيذية عن مجلس الإدارة بتعيين متخصص كرئيس تنفيذي حتى تخرج (الكويتية) من علق الرقابة الخائف.

وأكدت أن أعضاء اللجنة اتخذوا القرار بالموافقة على هذا المقترح لعدم وجود فسخة نجاح حكومية مع الخصخصة بشدة في الوقت ذاته على أن النواب سيكونون مراقبين شرسين على أداء الشركة في القادم من الأيام.

جدياً لأن من يشتري الأسهم يريد نتائج سريعة.

وأوضحت أن المواطنين العاملين في «الكويتية» الذين لا يزالون على رأس عملهم قسّمهم نظهم إلى الشركة والتعاقد معهم من تاريخ القيد في السجل التجاري مع إعادة فتح باب الرغبات ولا تقل نسبة الكويت عن 60 % خلال 3 سنوات.

وفصلت الهاشم بأن المقترح يخص على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من 7 أشخاص يعينون بقرار من

وبيّنت أنه لن يكون هناك شيء اسمه تخصيص أسهم أو اكتتاب لأن الأسهم لو طرحت ستكون مكلفة جداً على المواطن وإن يكون السعر بالقيمة الدفترية «مئة فلس» بل سيكون أعلى.

وأشارت إلى أنه لو رفعت فترة الإقبال على السهم إلى 3 أو 5 سنوات فإن ذلك لن يكون

طلب نيابي لإصدار قرار من المجلس بإحالة مواد الحصانة النيابية إلى «الدستورية» لتفسيرها

ثانياً- أعمال المحكمة الدستورية دورها في مجال ممارستها لاختصاصها بالنسبة إلى التفسير الدستوري الذي يتخذ فيه بيان مضمون النصوص الدستورية محل طلب التفسير واستخلاص معانيها وتفهيم مراميها خصوصاً للكشف عن حقلها مفهوماً ودلالاتها بطرق التفسير المختلفة وباستبياط نوازلها وأهدافها ومعانيها الفاعلة النغوية.

وقدم الطلب النواب أحمد الفضل ود.عودة الرويعي وعمر الطيباني وحمد سيف الهرشاني وصالح خورشيد.

أرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة طلب نيابي بإصدار قرار من المجلس بإحالة المواد (108 و110 و111) من الدستور فيما يتعلق بالحصانة الموضوعية والإجرائية لعضو مجلس الأمة إلى المحكمة الدستورية لتحقيق ما يلي:

أولاً- تفسير المواد (108 و110 و111) من الدستور بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها وذلك بتفسيرها بلوغاً إلى غاية الوقوف على صحيح حكمها واستقرار دلالاتها بما يحقق وحدة تطبيقها وينقطع بذلك كل جدل في مضمونها.



المسابقة الثقافية لحافظة العاصمة لعام 2017

بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي



وجريدة الصباح

اليوم العاشر

أين أقيم أول مقال نووي؟

1- في شيكاغو 2- في لندن 3- في أوكرانيا

رقم الإجابة الصحيحة

الإسم:

التفوق:

الرقم المعتم:

شروط المسابقة

يحق للمواطنين والمقيمين المشاركة في هذه المسابقة ولا يحق الاشتراك لموظفي محافظة العاصمة وأقربهم

القيمة الاجمالية للحوافز تبلغ ألفين وخمسمائة دينار كويتي (2500) د.ك وهي عبارة عن حوافز نقدية توزع على العشرة الأوائل على النحو التالي: 600 - 400 - 250 - 200 - 150 - عشرة حوافز بقيمة 100

يتم سحب المسابقة يومياً ليلة شهر رمضان (30) سوال - ويختار من تكون الإجابة صحيحة على الكويزن الأصلي للمسابقة من بين: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763

يوزع السحب على عشرون مرة واحدة

تتمثل الإجابة في موعد مساء الساعة الخامسة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - من: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763

يوزع السحب على عشرون مرة واحدة

تتمثل الإجابة في موعد مساء الساعة الخامسة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - من: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763

يوزع السحب على عشرون مرة واحدة

تتمثل الإجابة في موعد مساء الساعة الخامسة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - من: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763

يوزع السحب على عشرون مرة واحدة

تتمثل الإجابة في موعد مساء الساعة الخامسة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - من: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763

يوزع السحب على عشرون مرة واحدة

تتمثل الإجابة في موعد مساء الساعة الخامسة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - من: 28483 - أزم البريد 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تتم بمنى محافظة العاصمة بنوداً - قسراً ليف - بالتسليم أو الاتصال على 99077763